توظيف البحث العلمي الجامعي لخدمة المجتمع .

م.د بكر عبد المجيد محمد
الباحثة رغدة رافد يحيى
جامعة سامراء – كلية الاثار
جامعة سامراء – كلية الاثار

Employing university scientific research to serve the community

Abstract

Building society is one of the priorities of the world of knowledge today, and scientific research is the gateway to universal knowledge, so that countries seek to compete with each other in the scope of scientific research

And those who research the history of European countries and the factors of their renaissance finds that the governments that succeeded them were encouraging scientific research, establishing research centers and preparing a special budget for them, as well as contracting with researchers to develop those centers. And what seems clear to those who follow the affairs of scientific research is that there is a big gap between the research of our Arab world and the Western world, which made the West advanced in various areas of life, especially digital technological development, various fields of science, and economics in particular.

الملخص:

ان بناء المجتمع من أولويات عالم المعرفة اليوم ، والبحث العلمي هو بوابة المعرفة العالمية ، بحيث تسعى الدول إلى التنافس فيما بينها في مجال البحث العلمي.

ومن يبحث في تاريخ الدول الأوروبية وعوامل نهضتها يرى أن الحكومات التي خلفتها كانت تشجع البحث العلمي وتؤسس مراكز بحثية وتجهز ميزانية خاصة لها ، كما تتعاقد مع باحثين لتطوير تلك المراكز. وما يبدو واضحًا لمن يتابع شؤون البحث العلمي أن هناك فجوة كبيرة بين أبحاث عالمنا العربي والعالم الغربي ، مما جعل الغرب يتقدم في مختلف مجالات الحياة ، وخاصة التطور التكنولوجي الرقمي ، ومختلف المجالات. العلوم والاقتصاد على وجه الخصوص.

مقدمة

لاشك إن بناء مجتمع المعرفة بعد اليوم من اولويات العالم المتحضر بكل جوانبه وابعاده ومن اولويات بناء مجتمع المعرفة هو البحث العلمي بكل اشكاله وصوره والحقيقة التي تسهم في رقي البلدان للدخول في التسابق المعرفي هو توسيع نطاق البحث العلمي بحيث يمكن لتلك البلدان إن تكون في قائمة الصدارة ضمن البلدان المتقدمة وان الذي يبحث في تاريخ الدول الاوربية وعوامل نهضتها يجد إن الحكومات التي تعاقبت عليها هي التي شجعت البحث العلمي وانشاء المراكز البحث العلمي واعداد ميدانية خاصة لها والتعاقد مع الباحثين من اجل تطوير تلك المراكز ، والذي يبدو جليا إن المتتبع في شؤون البحث العلمي بان ثمة هوة كبيرة مابين بحوث عالمنا العربي والعالم الغربي وهذه الهوة جعلت التقدم العلمي والتكنولوجي ملموسا وواضحا لديهم دون غيرهم .

ويلاحظ المتتبع لوظيفة الجامعة تاريخيا إن هذه الوظيفة قد تبدلت وتطورت وتغيرت بتطور المجتمع والعلم فقد كانت وظيفة الجامعة تنحصر قبل قرون في المعارف ونقلها من جيل إلى جيل ولم يكن مهامها البحث العلمي في مفهومه الحديث والذي يستهدف نمو المعرفة وتطويرها ولم تعرف الجامعات هذه مثل هذه المهمة إلا في اوائل القرن التاسع عشر اثر التطور الهائل والاكتشافات التي شملت جوانب من المعرفة جميعها .

تحتاج الجامعات إلى تخطيط وتنظيم علمي مقنن لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتكون أسوة بالجامعات في الدول المتقدمة تقنياً ، فالملاحظ حالياً عند تصنيف الدول من حيث التقدم التقني نجد أن الجامعات في الدول العربية يأتي تصنيفها في مراتب متأخرة من حيث ابتكار التقنيات وتطبيقها ، ذلك أن من ضمن أسباب هذا التأخر عدم توظيف رسالة الجامعات البحثية توظيفاً فاعلاً إيجابياً . فالجامعات هي المكان الأمثل للأبحاث الأكاديمية والتطبيقية الجادة التي يقوم بها المتخصصون في المجالات العلمية المختلفة .

والبحث العلمي الجاد من ضمن رسالة الجامعات الأساسية ، وليس هناك مكان آخر أنسب من الجامعات يمكن أن تتوافق فيه جهود البحث الأساسي والتطبيقي وذلك من منطلق أن المعلومات العلمية التي تقوم عليها مختبرات البحوث التطبيقية من الممكن أن تقدم خدمات اقتصادية شاملة للمجتمع .

تقوم رسالة الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هذا المنطلق فإن رسالة الجامعات تكمن في ثلاثة وظائف رئيسة ، تتلخص الوظيفة الأولى في قيام الجامعة في المشاركة في تقدم المعرفة ونشرها ، وذلك عن طريق التعليم والتدريس وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف المختلفة ، إضافة إلى إعداد القوى البشرية ذات المهارت

الفنية والإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع ، وفي مختلف مواقع العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتتلخص الوظيفة الثانية في قيام الجامعة بدور أساس في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها ، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر الحاضر عصر الثورة العلمية ، إذ عن طريق البحث العلمي الجامعي يمكن أن تسهم الجامعات في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية الإقتصادية والاجتماعية .

اولاً : علاقة الجامعة بالمجتمع

البحث العلمي : هو استخدام الطرق والاساليب العلمية للوصول الى حقائق جديدة واكتساب المعرفة الانسانية ، كما انه اسلوب فكري واع ومنظم يهدف الى حل المشكلات التي يتعرض لها المجتمع والتعرف على اسباب وجوانب تلك المشاكل وانها مجموعة من الجهود التي يؤديها الانسان مستخدما الاسلوب العلمي للسيطرة على بيئته [١] .

تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفى المشاركة الفعالة في الرأي والعمل ، كما تنمى لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته ، كما تنمى لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدى الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع كما أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات ، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها ، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها ، هذا المقار هي التي تسمى محطات العلوم وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعات المتقدمة حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة تتخذ لها فيها مقار أو محطات علمية ، وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدد محدودة ، لأهداف معينة ، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع ، وينقلونها إلى الجامعات ، ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة ، تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها[٢] .

إن اتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أصبح أمر ضروري تفرضه المتغيرات المعاصرة ، قلم بعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها أمرا اختياريا كما في جامعات دول العالم الثالث ، كما أن عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية ويجب أن يراعى ذلك عند اختياره وإعداده وتقويمه ، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهذه الأدوار على الوجه الأمثل واقتراح الحلول لتلك المعوقات بهدف تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات في مجال خدمة المجتمع وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفعاليتها ومدخلاتها ، وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشرى ، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة (العلماء والمفكرين) والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة ، وهى علاقة تقوى وتشتد في بعض الأحيان ، وتضعف وتهن في أحيان أخرى ، وهى في كلتا الحالتين تتأثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشرا بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم ، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة ، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه ، والأزمة التي تنشأ بين الجامعة والمجتمع إنما تنشأ نتيجة الخلاف حول : [٣] .

١- الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل والمفروض أن تحرص عليه لتظل جامعة .

٢- الدور الذي اختاره لها رجال السياسة .

٣- الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل ، ويرى أنه من الأولويات التي ينبغي أن تضطلع .

ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع ، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل ، فلا توجد الجامعة أبدا من فراغ ، بل لكل إقليم خاص بها ، وبيئة معينة تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية ، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها حيث إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه [٤] .

ثانياً : دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية

تعد الجامعات من ارفع المؤسسات التي تناط اليها مهمة من توفير ما يحتاجه المجتمع من تخصصين بمختلف المجالات ،وانها المراكز الاساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب تحقيق أي تقدم اقتصادي،اذ يمكن إن تسهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال:

- استثمار التكنولوجيا المعاصرة في مجال التدريس والبحث العلمي .
- فتح قنوات الاتصال بين الجامعات العربية ومراكز البحث العلمي لتبادل المعلومات والخبرات .

• زيادة المخصصات المالية بالنسبة للجامعات .

• تلبية احتياجات سوق العمالة المتجددة بالكوادر المؤهلة .

إن موقف المجتمع والافراد تجاه الابداع والابتكار والتغير والاصلاح هي عناصر اساسية للتنمية، وهو يوفر عناصر اساسية للتنمية وهو يوفر الحوافز للبحث والابتكار من خلال تأمين فرص حقيقية للربح والتميز في المكانة الاجتماعية للباحثين ، اذ إن مجتمعنا بحاجة ماسة لتشجيع ومكافأة الناجحين في البحث وتعزيز المنافسة واعطاء العلماء والباحثين مكاناتهم الطبيعية وابرازهم كقدوة ونموذج يحتذى بها الاجيال الاصغر من العلماء والباحثين ،ولابد من اسهام القطاع الخاص في تمويل ودعم مشاريع البحوث العلمية وما يثبت جدوى ذلك إن الولايات المتحدة الامريكية تنفق على البحث العلمي بنسبة (٧٠%) من القطاع الخاص[٥]؛إذ يسهم القطاع الخاص في دعم البرامج العلمية والبحثية لانخفاض مستوى الانفاق على البحث العلمي من قبل الدولة ،لأن البحث العلمي يتطلب اموالا طائلة ويتزايد هذا الانفاق بمرور الزمن لتزايد الاهتمام بالعلم وكثرة المشكلات التي تستدعي حلولاً علمية لمعالجتها ،فضلاً عن نضوج المنهج العلمي في الجامعات العربية في السنوات الاخيرة، ولكي يتم تنفيذ المشروعات البحثية بالشكل المطلوب لابد من مشاركة القطاع الخاص لتمويل البرامج والانشطة البحثية التي تعود على المجتمع بالفائدة، وتسهم في تحسين الوضع المعاشي لأبنائه وهذا الدعم المالي يعزز دورها في المجتمع، ويسهم في الحد من العجز المالي الذي تعاني منه الحكومات[٦].

ويلاحظ المتتبع لوظيفة الجامعة تاريخياً إن هذه الوظيفة قد تبدلت وتطورت وتغيرت بتطور المجتمع والعلم فقد كانت وظيفة الجامعة تنحصر قبل قرون في المعارف، ونقلها من جيل إلى جيل ولم يكن مهامها البحث العلمي في مفهومه الحديث والذي يستهدف نمو المعرفة وتطويرها ولم تعرف الجامعات هذه مثل هذه المهمة إلا في اوائل القرن التاسع عشر اثر التطور الهائل والاكتشافات التي شملت جوانب من المعرفة جميعها.

وان التطورات الحالية في البحث العلمي الذي ترعاه مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات دفع بالعجلة خطوات نحو امام ،اذ بدأت تلك المؤسسات تتبنى مشاريع رائدة تسهم في حل مشكلات المجتمع وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة وتبتعد بعض الشيء عن البحوث العلمية المجردة التي تناقش قضايا نظرية لا تمت للواقع بصلة ،ومن هذا المنطلق بدأت الجامعات تدرك اهمية البحث العلمي وشرعت بتطويره في مختلف المجالات وفي مختلف الدراسات والعلوم[٧].

والبحث العلمي يرتكز على الباحث المؤهل الذي يقدم ابحاثاً جيدة يصل بها إلى نتائج مفيدة وليس كل من يكون حاملا لمؤهل مهني يصلح إن يكون باحثا فبعضهم فاعل وبعضهم منفعل يؤدي عملا كبيراً دون إن يكون

له دوراً توجيهياً فيه وهذا اساس البحث الفريقي ضمن مجموعات بحثية يشرف عليها كل شخص مؤهل علمياً ومعرفياً وأكاديمياً وإدارياً لقيادة البحث والاشراف عليه وتحمل مسؤولياته وتبعاته[٨].

تقود الجامعات ومؤسسات البحث العلمي هذا الامر المهم في حياة المجتمعات بهدف النهوض بها ودفع مسيرتها إلى امام والبحث العلمي هو الذي يعطي للجامعة معناها الحقيقي ويميزها عن المدرسة، وأولت العديد من جامعات العالم الغربي عناية خاصة بالبحث العلمي ورصدت له الميزانيات، واستقطبت لأجله العديد من الكفاءات العلمية واعتبرته من اهم وظائفها على اعتبار إن الابحاث العلمية هي من تقود التكنولوجيا المتطورة التي لايمكن الاستغناء عنها في حالة السلم والحرب على السواء، وشملت في جميع نواحي الحياة كافة الصناعية والزراعية والادارية والتربوية، ولم يخل جانب واحد من جوانب الحياة الانسانية إلا وشمله البحث العلمي بعناية، ويعد البحث العلمي كذلك سببا مهماً ورئيساً لرفع مستوى الجامعات ورفع مستوى أعضاء الهيئة التدريسية فيها فالبحث العلمي يساعد على تنشيط عقل الاستاذ الجامعي ونموه وحينما تكون ابحاثه في مجال تخصصه الذي يدرسه فإن البحث يعمق فهمه لموضوعه ويزوده ببصيرة تجعل استجابته نشطة وفعالة ،وانه احد المعايير المهمة عند تعيين وترقيه الاستاذ الجامعي ،ووجدت ثلاثة فوائد للبحث العلمي في أي جامعة وهي وفرة اقتصادية وتطوير نوعي للجامعة وربط الجامعة بالمجتمع[٩].

ولا يمكن للأستاذ الجامعي معايشة التجديد باقتصاره على المطالعة ومتابعة التطور المعرفي والتقني عن بعد بل يقع على عاتقه مهمة التمكن من مهارات بحثية ليطور نفسه، وليسهم في خدمة المجتمع من خلال تعرفه من قرب على المشكلات والعقبات العلمية واقتراح الحلول والبدائل للتعامل معها ،وان ينصب اهتمام الباحث على اجراء الدراسات والبحوث ذات الصبغة الوظيفية بالدرجة الاولى كون البحث بحد ذاته وسيلة وليست غاية [١٠].

إن البحث العلمي والتعليم قد أصبح له دور خطير في مجتمع اليوم نظراً لأن التنمية الاقتصادية أصبحت تعتمد على التخصص المهني والإداري والفني وتستلزم مستويات أعلى من التدريب يكون فيها الفرد ملماً بالقضايا الاجتماعية والثقافية والبيئة المحيطة به وقادراً على تشكيل سوق العمل بناء على احتمالات التغيير التي يمكن أن تحدث. وقد آن الأوان للمبادرة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في حل مشاكل البحث العلمي وإيجاد توازن بين التعليم العالي وسوق العمل وتأهيل كوادر قادرة على خلق فرص العمل.[١١] .

إن العلم والتكنولوجيا والإنتاج مكونات ثلاث تؤثر وتتأثر مباشرة بسياسات وخطط التنمية، فالعلم هو أساس التكنولوجيا والتكنولوجيا هي الركيزة الأساسية للإنتاج والإنتاج هو عصب التنمية وإذا كانت مسيرة التنمية تتطلب إدخال أساليب البحث العلمي للنهوض بمستويات الأداء وسرعة الإنجاز فإنه يجب الإشارة إلى إدارة عملية التنمية (استخدام الموارد والإمكانات فإنه من أجل الوصول للنتائج والأهداف المرجوة) والتحديث الإداري

للأنظمة الإدارية المطبقة في شتى المواقع وإضافة إلى الأخذ بأسلوب البحث العلمي في مختلف مجالات الإدارة وسواء كانت إدارة فنون الإنتاج وإدارة شئون الأفراد والإدارة التسويقية والإدارة المالية ومن أجل ذلك فإننا نرى أن دور البحث العلمي في خدمة قضايا التنمية يتطلب في المرحلة الحالية ما يلي:[١٢] .

ضرورة توثيق الصلة بين الجامعات وأجهزتها المعنية وبين الأجهزة والهيئات والمراكز العلمية بالمجتمع وكذلك بين تلك المؤسسات العلمية وبين الوحدات الإدارية القائمة على شئون تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الاهتمام بالتخطيط الجيد للعمالة لتوفير كوادر بشرية قادرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة وثورة المعلومات وشبكات الإنترنت وذلك للاستفادة منها وذلك عن طريق دعم وتطوير التعليم وخطط التعليم المستمر.

رفع مستوى كفاءة الفرد العامل وزيادة إنتاجيته عن طريق إعداد وصياغة مقاييس معيارية لقياس الأداء ويتوازن مع ذلك دعم سياسات التدريب المهني والحرفي والإداري تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة لتحقيق التكيف والتوافق بين العامل وبين الأجهزة الحديثة التي يستخدمها.

وضع نظم جيدة لإدارة الإنتاج تقوم على أساس جودة المنتج وتحديد مواصفاته القياسية وسلامة عمليات الصنع والتشطيب مع الحفاظ على البيئة مع التأكيد على الإتقان في الأداء وإزكاء روح المنافسة وتدعيم نزعة الابتكار والإبداع وروح الجد والاجتهاد في العمل.

الاهتمام بإنشاء قواعد للبيانات والمعلومات الحديثة تقوم على استخدام الكمبيوتر وشبكات المعلومات والوسائل العلمية المتطورة والمتقدمة فالمعلومات هي لغة العصر للتعامل مع كافة الأنشطة ومختلف المجالات ولدعم عملية اتخاذ القرار.

وتعد الصناعة المجال الرئيس للتنمية وبصفة عامة فإن الثورة العلمية والتكنولوجية التي غمرت العالم كله بآثارها الإيجابية تؤكد أن البحث والتطوير هما العاملان الرئيسان للتطور الاقتصادي والاجتماعي وحتى يمكن تجسيد هذا الدور فإن ذلك يتطلب ما يلي:[١٣] .

برامج بحثية لحل المشاكل وتطوير الإنتاج.

برامج بحثية لابتكار واختيار طرق جديدة لتطوير الإنتاج.

استشارات هندسية وتصميم مدن صناعية متكاملة.

٤.نقل التكنولوجيا من الجامعات ومراكز البحوث إلى الصناعة لتلبية متطلباتها.

رابعا : معوقات البحث العلمي في الجامعات العراقية :

اما في الجامعات العراقية فتبرز عدد من المشكلات التي يعاني منها الباحثين الجامعيين مما يجعل من قدراتهم قليلة الفائدة لا تتناسب مع القدرات المفترضة والواقعية وأهمها [١٤].

١-قلة عدد الباحثين المتفرغين بالرغم من وجود نظام خاص لهم في الجامعات .

٢-عدم اعطاء الفرصة لحملة الدكتوراه من الخريجين الجدد على التدريب على البحث العلمي ،اذ ينخرطون في التدريس مباشرة.

٣-النزعة الفردية لإجراء البحوث وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة.

٤-انشغال عدد كبير من التدريسين بالعمل الاضافي أو القيام بمحاضرات في الدراسات المسائية والجامعات الاهلية .

٥-قلة عدد طلبة الدراسات العليا الذين يتدربون على البحث العلمي للاستفادة منهم بوصفهم قوة عاملة نشطة في مشاريع البحث العلمي التي يشرف عليهم اساتذتهم .

٦-ندرة الفرص المتاحة لمساعدي الباحث والفنيين للتدريب في الدول المتقدمة والتعامل مع الاجهزة المتخصصة وصيانتها في المختبرات البحثية .

إن واقع البحث العلمي في الجامعات العربية ولاسيما الجامعات العراقية لا يتناسب مع الامكانيات البشرية والمادية الكبيرة المتوفرة ،مما يعني ضرورة ازالة المعوقات التي تقف حائلا دون انخراط نشاط البحث العلمي والتطوير المستمر في جميع هيئات ومؤسسات المجتمع ويتطلب ذلك اعادة النظر في اساليب التدريس في المراحل التعليمية المختلفة ،ولاسيما المراحل الاساسية ،اذ ينبغي التخلص من وسائل التعليم التلقيني واطلاق العنان للتفكير الشامل والابداع وخلق ثقافة البحث العلمي[١٥].

الخاتمة

لقد أضحى عالم اليوم ، وبسبب التقدم السريع والمضطرد على مستوى الدولة والمجتمع أن تسعى جميع الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيق أهدافها التنموية وتقديم خدمات أفضل على كافة المستويات ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تضافرت الجهود نحو تحقيق الأهداف ، ولا يغيب عن فكر أحد الدور الهام الذي تلعبه الجامعات في تحريك التنمية لأن الجامعات هي أرفع المؤسسات التعليمية حيث يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دورا أساسيا في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم، مما يتطلب تعاونا وثيقا بين الجامعات والمؤسسات المختلفة للوقوف على قدرات الجامعات العلمية والتقنية من جهة، والتعرف على حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة من جهة أخرى، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم برقي وتقدم مجتمعاتها، والتنسيق فيما بينها لتحقيق غايات وأهداف مشتركة، تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة ، ومن هذا المنطلق

فقد أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماما خاصا، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ورصدت لهذا الغرض الأموال اللازمة لتوفير الأجهزة المختبرية والمعدات العلمية التي يحتاجها الباحثون بتخصصاتهم المختلفة ، ولا عجب في ذلك فالبحث العلمي يعد إحدى أهم وظائف الجامعات الأساسية، فبدون بحث علمي تصبح الجامعة مجرد مدرسة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها الآخرون، وليس مركزا للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها والسعي لتوظيفها لحل المشكلات المختلفة التي يواجهها المجتمع، وتعد البحوث الجامعية التي تنجزها الجامعات أحد أهم مؤشرات الجودة والتمييز في سلم تصنيف الجامعات محليا وإقليميا ودوليا، وباتت تشكل هذه البحوث مصدرا ماليا مهما لتمويل أنشطة الجامعات من خلال المنح والهبات التي تحصل عليها من المؤسسات المختلفة، أو العقود التي تبرمها لإنجاز البحوث التي تحتاجها تلك المؤسسات للإسهام بحل المعضلات العلمية والتقنية التي تواجهها، أو تعينها على تحسين جودة منتجاتها وتحسين فرص تسويقها في الأسواق المحلية والدولية ويلاحظ أنه كلما تميزت الجامعة ببحوثها العلمية، كلما تحسنت فرص حصولها على الإسناد المالي الحكومي، وإسناد مؤسسات القطاع الخاص، فضلا عن جذبها للباحثين المجيدين من طلبة الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية من داخل بلدانها أو من البلدان الأخرى، الأمر الذي يؤدي حتما إلى تطوير برامجها التعليمية وأنشطتها العلمية المختلفة .

المصادر:

(١) سامية منصور ناصر ،فاعلية برنامج تدريبي مقترح في تنمية مهارات البحث العلمي لدى معلمات العلوم الطبيعية وأثره على التفكير العلمي لدى طالبات المرحلة الثانوية بمحافظة الطائف التعليمية ،اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة ام القرى ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٤ ، ص٢٨ .

(٢) محمود محمد عبد الله كسناوي، الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية(الواقع – توجهات مستقبلية) ، قسم التربية الإسلامية والمقارنة –كلية التربية– جامعة أم القرى ، ص١٣٨.

(٣) طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة،٢٠٠٧ ، د.ت،ص٤ .

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) فؤاد علي العاجز ،البحوث العلمية وتنمية المجتمع بين الركود والفعالية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع ، جامعة الأقصى–غزة–فلسطين في الفترة ما بين ٣–٥/ حزيران/ ٢٠٠٤، ص١٧ .

(٧)المصدر نفسه ، ص١٨ .

(٩) المصدر نفسه ، ص١٨

(١٠) محمد عمر باطويح، البحث العلمي الجامعي ودوره في تنمية الموارد الاقتصادية، جامعة حضر موت ، اليمن، (د.ت) ، ص٣١٨ .

١١) محمود محمد عبد الله كسناوي ، المصدر السابق ، ص٤٠ . (

(١٢) طلال بن عبدالله حسين الشريف ، واقع البحث العلمي في الكليات التربوية في الجامعات السعودية وطرق تحسينه ، مجلة دراسات ، جامعة عمار ثليجي ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٥، ص٦٢ .

(١٣) عاصم شحاذة علي ، تمويل البحث العلمي في التنمية البشرية ، الجامعة الاسلامية ، (د.ت) ، ص٧٩–٨٠ .

(١٤) ساجد شوقي ، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، ص١٧٧.

(١٥)المصدر نفسه ، ص ١٧٨ .